يرجع اطلاق اسم المجاز بالاشتراك او التجوز على مجاوزة الكلام حقيقته
الاصلي من الاعراب الى غير استوى و تقرر فيه الشرع في هو كتحريم
المختصر ما حاصله انه يا باه ضيعهم انه عرفوا المجاز بالمعنى المشهور
واوردوا في امثلته المجاز بالزيادة والنقصان الى اقول في الحق
انه شيئي وانه من جعل ان المجاز في نحو الثاليث المذكورة هل هو
مجرد الاختصار فلا مجاز لم لقصد المبالغة بتنزيل القرية منزلة اهلها
والامر منزلة امرهم مجاز او ان التاكيد في الزايد كالكاف
في المثال المذكور هل هو معنى وضعي له فيكون حقيقة فيه وفي
غيره بالاشتراك ام هو مستفاد من خصوص زيادته فيكون
معنى مجازيا له بتنزيل المتعلق منزلة لازم متعلقه واجراء
حكمه عليه من نفي واثبات فتصير المعنى ليس شيئي كاينة شلة نظير
وجه العلاقة فيه وانا خفي على بعض يظهر لي انه الارجح اذ دعوى
الوضع للتاكيد بنا فيما عدم تبادر منه الاطلاق لتاخر اجراء
اليه الى تقدير غير تقدير الاعراب الذي لهو سنا والاختلاف
المعاني مما يقوي قصد المبالغة المفادة من سبق المعنى الغاية
الى الفهم قبل تامل القرينة كما هو ظاهر في المثاليين اذ الاحتياج
على بعض دعوى البراة في توقف التنبه من الصادق ما يسبق في

امر بالمبالغة في السوال الردع والتعويل بمنه على الاعتبار في
ذلك والامر على وجه لا يطاق ولا يكتفى

ذكر ان المضاف ينوب عنه المضاف اليه اي يكتفي بذكر عند ذكر
المضاف اليه بان يراد منه تمام المعنى الاضافي يوخذ منه بما
اصلا انه ينوب المضاف اليه عن المضاف كذلك ايضا مثاله الاول من
القران قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل الغلب
ومن بعده من السنة قوله صلى الله عليه وسلم في حديث امر زيد بخمر
اوفلك او جمع كلا كذا اي كل واحد من الشيخ والفل وهو الكسر
من كلام العرب قولهم سلام عليكم بالتنوين اي سلام الله عليكم وقوله

امام وخلف المرء من لطور ب

كوالي تروي عنه ما هو يحذر

اي امام المرء وخلف المرء كوالي جمع كالي بمعنى الحافظ تروي
كتوحي اي تنجي مثاله الثاني من القران قوله تعالى حرمت
عليكم امهاتكم اي استمتاعهن كذا كل ما شبه فيه حكم شرعي الى
ذات الطلب لا يتعلق الا بافعال ما يحل علق في الطلب
بما قد وقع نحو اوفوا بالعقود واوفوا بعهد الله فانهما قولان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)